23

ميثاق
العمل الوطني

التجمُّع

22 صفحة
فبراير 2024
ISSN: 1810 - 2210

صحيفة دورية تصدر عن تجمع الوحدة الوطنية

العدد الرابع والعشرون

البحرين تحتفل بالذكرى «23» لميثاق العمل الوطني

عدد خاص بمناسبة الذكرى الـ**23 لميثاق العمل الوطني**

البحرين تحتفل بالذكرى «23» لميثاق العمل الوطني

تحتفل مملكة البحرين في ١٤ فبراير من كل عام بذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني، الذي يعد وثيقة متكاملة للإصلاح والتحديث في جميع المجالات وبلورة للمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والذي تعهد جلالته بتنفيذه منذ تولى مقاليد الحكم في ٦ مارس ١٩٩٩. وترجع أهمية هذه المناسبة للشعب البحريني كونها مهدت الطريق نحو البدء بالمسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين

صدر ميثاق العمل الوطني في ديسمبر ٢٠٠٠ وحدد المقومات الأساسية لمملكة البحرين، وهوية البحرين الحضارية التاريخية العربية الإسلامية، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية

وقد أجري استفتاء شعبي في 14 فبراير 2001 أظهر موافقة أغلبية البحرينيين عليه بنسبة 98.4%، حيث يُعد الميثاق الوطني بمثابة ذروة التطور الديمقراطي في البحرين وقد وصفه جلاله الملك بأنه "فتحا جديدا في تاريخ البحرين" خاصة وأنه تضمن الكثير من المبادئ السياسية والاقتصادية التي تؤكد النهج الديمقراطي الانفتاحي للبحرين.

ومن أبرز المحطات التي تلت إقرار الميثاق هي التعديلات الدستورية التي وضعت بنود ميثاق العمل الوطني موضع التنفيذ فكان ذلك إيذانًا بدخول البحرين مرحلة جديدة من الإصلاح والتطوير، فلم يكن للمبادئ التي وردت في الميثاق أن ترى النور إلا بإدخالها في النص التشريعي، كما تم إزالة أو تعديل كل القوانين التي تخالف مبادئ وتوجيهات الميثاق.

بمناسبة الذكرى 23 لصدور ميثاق العمل الوطني..

تجمع الوحدة الوطنية ينوه بوجوب مراجعة وتطوير العمل السياسي والاقتصادي

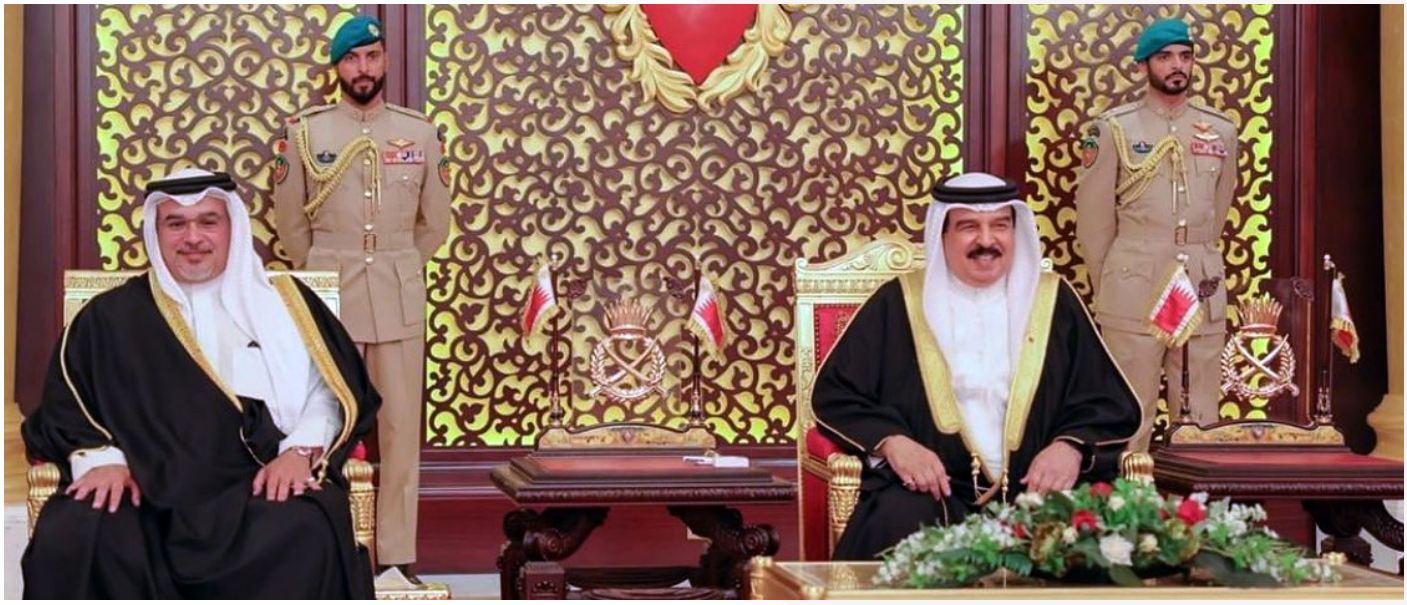

يتقدم تجمع الوحده الوطنيه الي شعب البحرين وقيادته بالتهنئة بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لصدور ميثاق العمل الوطني تلك الوثيقة التي ستظل مبادئها وبنودها تمثل المرجعية الأساسية لعملية التقويم في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والدستوري.

فبعد أكثر من عقدين من تلاقي المبادرة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله مع الإرادة الوطنية الجامعة لوضع اللبنة الأولى لركائز الدولة العصرية الديموقراطية الحرة في مملكة البحرين علينا أن نتوقف عند لحظة الإحتفال من خلال مراجعات عميقة لمسيرة البناء السياسي والنهضة الحضارية لنتلمس مواطن ومكامن الضعف سواء كان ذلك على المستوى السياسي والحريات السياسية أو على المستوى التشريعي وفعالية أداء السلطة التشريعية بغرفتيها النواب والشورى بمايحفظ الحقوق والمكتسبات ويحقق تطلعات الوطن والمواطنين.

إن تجمع الوحدة الوطنية إذ يحتفي اليوم بذكرى ميثاق العمل الوطني الثالثة والعشرين يجد من الأهمية بمكان أن يتوقف عند نقاط التراجع في المسيرة الإصلاحية وخاصة ما يتعلق بوضعية الجمعيات السياسية ومستوى تعاون السلطة التنفيذية مع الجمعيات السياسية ومنحها الوضعية التي تمكنها من تقديم دورها واسهامها في العمل الوطني من خلال مساحة الإستماع لصوت هذه الجمعيات الوطنية وفتح أبواب المسؤولين أمامها لتقديم أفكارها وأطروحاتها وأرائها ومخرجات أنشطتها حول مختلف القضايا والملفات الوطنية في ظل تحمل المواطن لأعباء متزايدة على مستوى المعيشة ومطالبته بتحسين أوضاعه الحياتية وارتفاع مستوى البطالة بين الشباب مع تعثر عملية بحرنة الوظائف مما يجعل مستقبل الشباب والخريجين مظلماً ومجهولاً.

إن تجمع الوحدة الوطنية ينتهز هذه المناسبة الإحتفالية لينوه بتطلعات شعب البحرين الناهض نحو المزيد من التطور والتقدم الحضاري عبر آليات الشعب الدستورية في المشاركة السياسية والإصلاح الإقتصادي.

أبرز المحاور التي قام عليها ميثاق العمل الوطني

نظام الحكم

وضح الميثاق علاقة الترابط والتواصل بين الحاكم وشعبه في المجتمع البحريني، فنص على أن «تمتع المجتمع البحريني، على مدى القرون الماضية التي تولت فيها الأسرة الحاكمة الكريمة مسئولية حكم البلاد، بخصوصية فريدة، وهي قيام العلاقة بين الحاكم وشعبه على الترابط والتواصل المباشر، والتفاهم المشترك من أجل خدمة المواطن ورفع شأن البلاد».

ثم عدد الميثاق الأسس الرئيسية التي يقوم عليها الحكم، والتي توافقت عليها إرادة الشعب، كما يلي:

الأمير

- نص الميثاق على أن نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري على الوجه المبين في الدستور والمرسوم الأميري - بين الميثاق أن الأمير هو رأس الدولة، وذاته مصونة لا تمس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو رمز استقرار البلاد، والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين. - أوضح الميثاق أن الأمير يباشر سلطاته بواسطة وزرائه. والوزراء مسئولون أمام الأمير، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، وفقا لسلطاته المبينة في الدستور.

شكل الدولة الدستوري

- نص الميثاق على أن «بعد أن من الله عز وجل على البحرين بنعمة الاستقرار وما بلغته من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات، وبعد أن أكملت نضجها كدولة في علاقاتها الدولية

البحرين مملكة دستورية ذات نظام ديموقراطي

نظام الحكم مبني على الفصل بين السلطات الثلاث

وفي مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومراعاة مصالحهم ووحدتهم الوطنية، فقد صار من المناسب أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديموقراطي الذي يحقق للشعب تطلعاته نحو التقدم».

الشريعة الإسلامية والتشريع

- نص الميثاق على أن دين الدولة هو الإسلام.
- أوضح الميثاق أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

الشعب هو مصدر السلطات

نص الميثاق على أن نظام الحكم في دولة البحرين ديموقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور.

مبدأ الفصل بين السلطات

- نص الميثاق على اعتماد نظام الحكم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع التعاون بين هذه السلطات وفق أحكام الدستور، ويأتي صاحب السمو أمير البلاد على رأس السلطات الثلاث.

وواضح من النص السابق على الفصل بين السلطات مع تقرير التعاون فيما بينها، أنه اعتمد مبدأ الفصل المرن بين السلطات وليس الفصل المطلق.

سيادة القانون واستقلال القضاء

- نص الميثاق على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.
- كما بين أن استقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات. وناط بالدولة العمل على استكمال الهيئات القضائية المنصوص عليها في الدستور وتعيين الجهة القضائية التي تختص بالمنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح والنيابة العامة.

حق الشعب في المشاركة في الشئون العامة

نص الميثاق على تمتع المواطنون - رجالا ونساء - بحق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقا لأحكام القانون.

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة

للجميع حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد

وثيقة الإجماع

م. محمد الرفاعي
عضو مجلس النواب

ميثاق العمل الوطني هو وثيقة الإجماع التي أسست للنهضة الحضارية لمملكة البحرين ويمثل الميثاق علامة فارقة ونقطة تحول نوعي نحو عهد النهضة السياسية الشاملة وكفالة الحريات وتفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ويحق للجميع في هذا الوطن أن يفخر بالإنجازات التي تحققت على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية التي أسست لها مباديء ميثاق العمل الوطني.

وثيقة متكاملة

علي الفرج بوسعد

ميثاق العمل الوطني وثيقة وطنية نبعت من قلب هذا المجتمع وكتبت بيد ابنائه - يمثل المواطن البحريني وتطلعاته والمجتمع ومتطلباته وكيفيه تطويره.

تحتفل مملكة البحرين في 14فبراير من كل عام بذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي يعد وثيقة متكاملة بالإصلاح والتحديث بجميع المجالات بنسبة 98.4%.

خطوات جبارة

صفية الشروقي

١٤/فبراير ذكرى ميثاق العمل الوطني الـ23، بما يمثله من خطوات جبارة ومهمة في مسيرتنا الديمقراطية والتي تتطور عاما بعد عام، وبما حققه هذا الميثاق من تناغم وطني حقيقي بين جميع فئات المجتمع (٩٨،٤٪) مسهما في تعزيز مقومات المواطنه الحقة وتكريسها.احدى وعشرين عاما من العطاء والانجازات المثمره والمبادئ التي جاءت فيه على جميع الاصعده.

توافق شعبي

دكتور سمير عقلان

نحتفل هذه الأيام بالذكرى 23 لإقرار ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين التي شارك شعبها في تحديد مصير تقدمه بالتصويت بنسبة وصلت إلى 98.4% على الميثاق ليستمر المجد بتحقيق التوافق الشعبي وتحقيق الاستقرار والأمان جنباً الى جنب مع زخم من التقدم على جميع الأصعدة نتيجة لانعكاس رؤية جلالة الملك المفدى لمملكة البحرين المستمرة بالتنمية والانجاز بالحاضر والمتطلعة للمزيد من الازدهار بالمستقبل.

بناء رصين ومتين

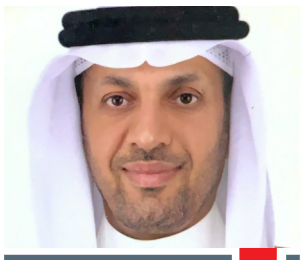

علي الفضلي

المتابع والقارئ لما يقال ويكتب في مختلف المواقع سواء كانت مواقع في السوشال ميديا او في الصحف عن ميثاق العمل الوطني ومناسبته الـ٢١ يجد نفسه في بناء رصين و متين من الحقوق والواجبات الواضحه وضوح الشمس في كبد السماء ويقف ارض صلبه يستطيع معها الوقوف شامخا ليطالب السلطه بما ينغص عليه عيشه وما يخيفه من قادم الايام. تلك هي اللبنه التي وضعها جلاله الملك المفدى في يد الشعب.

١٤ فبراير اليوم التاريخي الأجمل في حياة كل سياسي بحريني.

23 عاما من انطلاق العهد الجديد في ظل المسيرة التنموية الشاملة التي عززت من مكانة البحرين لتصبح نموذجاً لدولة المؤسسات و القانون، بمشاركة شعبية تاريخية

د. محمد الحوسني

أكدت روح المواطنة بالتصويت بالموافقة على الوثيقة الوطنية التي جسدت رؤية مليكها لمستقبل البحرين من خلال المشروع الاصلاحي الذي يجسد الحياة السياسية والديمقراطية ويسعى لتحقق تطلعات الشعب من خلال المحافظة على مكتسباته و حقوقه.

بدريه العسومي

تعد ذكرى ميثاق العمل الوطني الانطلاقة التاريخية والرائدة التي أسسها جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، ولا شك بأن هذا المشروع ينم عن عقل مستنير يؤمن بمستقبل زاهر لمملكة البحرين على كافة الأصعدة بما يواكب التطور العالمي والاقتصادي والتعايش والتسامح الاجتماعي والنهوض بالمرأة وغيره الأمر جعل من مملكة البحرين نموذجًا عالميًا متميزا يحتذى بها.

أكبر المكاسب

ميثاق العمل الوطني أعطى للعمال حقوقهم لأول مرة في تاريخ البحرين، وذلك بموجب الأمر الملكي من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله رعاه في سنة 2002 بالعمل على تأسيس النقابات والاتحادات العمالية مما أتاح للعمال فرصة

عبدالحكيم البلوشي

الاستمتاع بكافة الحقوق العمالية المتعارف عليها في الدول المتقدمة من مشاركة في تمثيل العمال وايصال صوتهم عبر كيانهم العمالي الخاص وليس عبر المؤسسات السياسية وغيرها وهذه أكبر المكاسب التي كفلها ميثاق العمل الوطني، فالتحية والتهنئة لقيادة وشعب البحرين بهذه المناسبة العظيمة.

ميثاق وفاء وعهد ووعد

ميثاق العمل الوطني.. ميثاق وفاء وعهد ووعد لرفعة مملكتنا الحبيبة بين حاكم وشعب.

ميثاقٌ أبى صاحب الجلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة إلا ان يجعله وكما بيَّن جلالته «وثيقة للعهد وركيزة لعقد اجتماعي جديد في مسيرتنا الوطنية يُرسِخ ويوثق أصالة البحرين وتميزها وتراثها الحضاري ويؤكد وحدة الوطن أرضاً وشعباً.

ميثاق سابق الشعب بأكمله لاقراره بعرس ديموقراطي مهيب في 2001/2/14 وبنسبة اذهلت العالم اجمع 98,4% هو ليس مجرد رقم، انه الايمان الراسخ من نحن الشعب والثقة الكاملة بقيادتنا الرشيدة وما تطرح له جاهزة لبناء بحرين المستقبل والتي نتفاخر ونفاخر بانتمائنا لها.

فقد كان هذا العهد

جيهان الوخيان

مثالا وكاملا ومحيطا بكل الجوانب التي تقوم عليها المملكة كحيادة القانون واستقلال القضاء والحريات السياسية والمدنية واحترامها علاوة علي الاهتمام بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات والعلاقات العربية والخارجية الامر الذي كان له بالغ الاثر بابراز الدور والمكانة الفعلية لمملكة البحرين عربيا وعالميا. فهنيئا لنا قائدنا حمد.. وهنيئا لنا الرفعة والعزة فنحن شعب لا نرتضي إلا التقدم والتطور في شتي المجالات خارجيا وداخليا في ظل القيادة الرشيدة.

المبادرة الوطنية البحرينية تطالب بإلغاء اتفاقية التطبيع مع إسرائيل وتشيد بجنوب أفريقيا

29 يناير 2024

تحيي المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني الموقف التاريخي والجهود النوعية المضنية والكبيرة التي قامت بها جمهورية جنوب افريقيا الصديقة في محكمة العدل الدولية من خلال مرافعات فريقها القانوني المتميز والمتمكن الذي قام بعمل قانوني ضخم قاد إلى تبني المحكمة أغلب ما طرحه الفريق

اشتملت حيثيات القرار على تفاصيل تؤكد على أن الكيان الصهيوني ارتكب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يعاقب عليها القانون الدولي، إذ تشير الاحصائيات إلى ارتقاء أكثر(26) ألف شهيد أغلبهم من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى أكثر من (64) ألف جريح ومصاب، ناهيك عن آلاف المفقودين وعشرات آلاف المباني بينها المستشفيات والمدارس ومحطات الكهرباء والماء والمقرات الحكومية الرسمية ومئات آلاف النازحين.

وعليه فإن استمرار العدوان والحصار على غزة يعني استمرار الجرائم التي أقرت محكمة العدل الدولية بتحققها.

وفي الوقت الذي كان الفريق القانوني لجنوب افريقيا يسدد ضرباته للكيان بفضح جرائمه وكشفها للعالم، كان الحصار يفعل فعلته إلى جانب القتل والتنكيل، حيث اختفت المواد الغذائية، والمحروقات والأدوية وكل مقومات الحياة، فبدأت المجاعة تضرب امعاء الاطفال والنساء وكل من هو في القطاع المقاوم وبلغت المجاعة مديات خطيرة جدا راح ضحيتها أطفال رضع وشيوخ ونساء وغيرهم، وانتشرت الأوبئة والأمراض، بينما تسهم بعض الدول العربية في حصار أهل غزة، وتسهم دول أخرى في فك الحصار البحري عن العدو الصهيوني، بعد أن غابت الإرادة وصارت العديد من الدول

استمرار العدوان والحصار على غزة يعني استمرار الجرائم التي أقرت محكمة العدل الدولية بتحققها

العربية أسيرة للإملاءات الأمريكية والصهيونية، الأمر الذي زاد من آلام وأوجاع اهلنا في غزة.

إن استمرار العدوان الصهيوني على غزة لم يعد مقبولًا، خصوصًا بعد قرار محكمة العدل الدولية الذي دعا العدو إلى العمل على وقف أية أعمال تقود للإبادة الجماعية بحق أبناء غزة، وبالتالي ليس من المقبول أنيستمر التفرج القاتل الذي يمارسه النظام الرسمي العربي إزاء جرائم الكيان لإبادة وتهجير أكثر من(2.3) مليون فلسطيني، بينما يتم التخطيط لضرب منظمات دعم الشعب الفلسطيني كما هو الحال مع وكالة "أنوروا" التي قررت أمريكا ودول غربية أخرى التوقف عن تقديم الدعم لها بحجج واهية وغير مقنعة، لكنها متزامنة مع حرب الإبادة التي تنفذها سلطات الاحتلال بشراكة امريكية وغربية، ما يعني الاشتراك مع الكيان الغاصب في حرب الابادة التي تعتبرها محكمة العدل الدولية جريمة يعاقب عليها القانون ويتوجب إيقافها.

وبينما تقود الولايات المتحدة حملة شعواء منذ عهد الرئيس ترامب ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أنوروا"، وتجمد مساهماتها فيها، فهي من جهة أخرى تواصل تقديم أسلحة الدمار والقتل والإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال في غزة والضفة الغربية والقدس، وتقف ضد جهود وقف العدوان ولا تتردد من استخدام حق النقض "الفيتو" بمجلس الأمن الدولي وتقدم الغطاء السياسي للعدوان في سبيل استمرار ارتكاب المجازر الجماعية التي أسقطت وهم وادعاءات التفوق الحضاري والأخلاقي الذي يروجه الغرب لنفسه.

إن جرائم الكيان الصهيوني لم تتوقف منذ 75 عامًا،ولم تكن خافية على أحد، وبعد الإقرار الضمني لمحكمةالعدل الدولية بارتكاب العدو جرائم الإبادة في حقالفلسطينيين، فليس هناك أية ذريعة لاستمرار الصمت وممارسة التفرج.

إن المبادرة الوطنية البحرينية التي تمثل غالبية منظمات المجتمع المدني البحريني تجدد التأكيد على:

- ضرورة اتخاذ حكومة البحرين قرارًا يحاكي ويلبي المطالبات الشعبية بإلغاء اتفاقية التطبيع مع العدو الصهيوني المسيئة لبلادنا والمضرة بها وبالقضية الفلسطينية.
- نطالب حكومة البحرين بالعمل الفوري والمساهمة الفعالة في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.
- ندعوا إلى فتح المجال والسماح لمنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات الدعم والتضامن المادي والمعنوي لأشقائنا الفلسطينيين في قطاع غزة.
- ندعوا الشعب البحريني الغيور لمواصلة تضامنه بالمشاركة الواسعة في المسيرات وكل الفعاليات المساندة لأهلنا في غزة لإيقاف المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني.
- ندعوا الشعب البحريني لمواصلة المقاطعة للشركات الداعمة للكيان المجرم.
- الرحمة والخلود للشهداء والشفاء العاجل للجرحى والمصابين والنصر لفلسطين ولمقاومتها البطلة صاحبة الحق في التحرير.

المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع:

ندعوا الشعب البحريني لمواصلة المقاطعة للشركات الداعمة للكيان المجرم

جمعيات سياسية تستنكر الدعوة إلى تبديل الإجازة من يوم الجمعة إلى الأحد

تستنكر جمعيات «تجمع الوحدة الوطنية» و«الأصالة الإسلامية» و«المنبر الوطني الإسلامي» طلب نقل إجازة يوم الجمعة المبارك إلى يوم الأحد، حيث تفاجأ المجتمع البحريني المحافظ على دينه وثوابته بطلب البعض لنقل إجازة يوم الجمعة إلى يوم الأحد معللاً أن ذلك سبيل النهوض بالتجارة والاقتصاد الوطني...!

إن الجمعيات السياسية تعتبر أن مثل هذه التصريحات المبنية على قلة الفهم وضعف البصيرة والحجج الوهمية في عصر التقنية الذي يتم فيه معظم المعاملات المالية العالمية بضغطة زر واحد، دون الحاجة إلى تغيير إجازة يوم إلى آخر.

إن فضيلة يوم الجمعة ثبت شرعيا وبنصّ القرآن الكريم، وهو من الأوضاع الثابتة المعهودة في بلاد الإسلام، فلا تقفل ولا تنتقص لأيّ غرضٍ من الأغراض، فهي صارت بمثابة العرف الشرعي الثابت، والعادة الدينية المستمرة، وما كان على هذا النحو لا يعارض بمصلحةٍ تجارية ولا بمصلحة دنيوية، وإنما بالحفاظ عليه.

ويعتبر يوم الجمعة العيد الأسبوعي للمسلمين، و قد فَضَّلَه الله على ما سواه من الأيام، فعن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أَضَلَّ اللَّهُ عَنْ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالأَحَدَ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلائِقِ) رواه مسلم (856).

ومن فضائل هذا اليوم المبارك أنّ فيه صلاة الجمعة وهي أفضل الصلوات: قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ" الجمعة 9

وفي صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الصَّلاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُغْشَ الْكَبَائِرُ" مسلم (233)

وقد نبهنا الله تعالى إلى فضل صلاة الجمعة، والسعي لها، والمبادرة إليها، وعدم إيثار متاع الدنيا عليها بشكل من الأشكال في قوله تعالى:" قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين" الجمعة: 11.

وكان من هديه صلى الله عليه وسلم تعظيم هذا اليوم وتشريفه، وتخصيصه بعبادات يختصّ بها عن غيره، ومن أعظم هذه العبادات صلاةُ الجمعة التي هي من آكد فروض الإسلام ومن أعظم مجامع المسلمين التي يجتمع الناس لها، ويتركون أشغالهم وتجاراتهم من أجلها.

وقدْ بلغَ من تعظيمِ الشَّرعِ لصلاةِ الجمعةِ أنْ أمرَ بالإنصاتِ للخطبةِ وسمَّاها ذكرًا للهِ، وحرَّمَ الكلامَ والعبثَ في وقتِها، قالَ: «إذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ»، وحرَّمَ سبحانهُ البيعَ والشِّراءَ وقتَها، وعابَ سبحانهُ على منِ انشغلَ عنِ الجمعةِ ببيعٍ أوْ لهوٍ أوْ تجارةٍ؛ فقالَ سبحانهُ: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» الجمعة: 11

ولكل ما سبق فإن دعوة بعض الجهات إلى إلغاء إجازة يوم الجمعة وتحويلها إلى يوم آخر أمر غريب ومستنكر يتنافى مع روح الشريعة الإسلامية والمقاصد الشرعية والأعراف البحرينية وليس فيه أي مصلحة ولا منفعة، بل هو متجرد عن المصلحة والضرورة الشرعية.

ونسأل الله تعالى أن يحفظ بلدنا البحرين من كل مكروه، ويديمها واحة الأمن والاستقرار والازدهار والنماء والعطاء.

الموقعون:

١-جمعية تجمع الوحدة الوطنية

٢- جمعية المنبر الوطني الإسلامي

٣-جمعية الاصالة الاسلامية.

في اللقاء المفتوح للنائب الرفاعي أمام أعضاء مركزية التجمع..

ضعـف اللائحـة الداخليـة وعـدم الشـفافية فـي توفيـر المعلومات أبرز تحديات مجلس النواب في الفترة الماضية

قدم المهندس محمد الرفاعي عضو مجلس النواب عرضاً لأعضاء الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية حول أهم المشاريع المطروحة أمام مجلس النواب وأبرز تحديات العمل الرقابي في مجلس النواب وذلك بحضور رئيس المهندس عبد الله الحويحي ورئيس الهيئة المركزية فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود بمقر المركز الثقافي للتجمع بالرفاع.

وأكد الرفاعي خلال العرض التزامه والنائب أحمد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بتنفيذ برنامجهما الانتخابي والبرنامج الانتخابي لتجمع الوحدة الوطنية مشيراً الى تزايد التحديات أمام العمل النيابي خلال الفترة الماضية من دورة مجلس النواب الحالية بسبب ضعف شفافية الحكومة في اطلاق المعلومات والبيانات التي تعين النواب ولجان التحقيق على أداء عملها الرقابي وكذلك ضعف تعاون الحكومة مع مجلس النواب وعدم فعالية بعض الأدوات الرقابية مثل الإستجواب بسبب شروط تحقيق جدية الاستجواب الى جانب عدم إلزام الوزراء بالرد على الأسئلة البرلمانية.

بجانب التناول الإعلامي والصحفي للاسئلة النيابية والذي يركز على إجابات الوزراء دون التطرق لأسئلة النواب مما يعطي انطباعاً بتقاعس النواب عن أداء دورهم الرقابي.

وقال إن لجان التحقيق المشلكة تعاني من عدم توفر البيانات بسبب سرية المعلومات والبيانات الشخصية برغم أن دستور مملكة البحرين يكفل للجان التحقيق الحصول على المعلومات مستدركاً زيادة معدلات المناقشات العامة في الفترة الأخيرة.

وحول مدى تأثير الجهود التي يبذلها تجمع الوحدة الوطنية لحماية مكتسبات المواطنين أشار الرفاعي الى ماتحقق في ملف اللائحة الداخلية لمجلس النواب وقال حين دار الجدل حول اللائحة الداخلية للمجلس قام التجمع بدعوة اكثر من ١٥ نائباً في ورشة لمناقشة أضرار المرسوم بقانون بتعديل اللائحة الداخلية وأثره في انتقاص صلاحيات النواب وبعد جهود كبيرة وصلنا الى نتيجة جيدة وهي رفض هذا التعديل داخل مجلس النواب.

وعرض الرفاعي نماذج لبعض الاعمال والأنشطة البرلمانية موضحاً دعمهم وتبنيهم مع عدد من النواب لثلاث مقترحات بخصوص جدية الاستجواب تم رفعها الى اللجنة التشريعية بجانب موضوع الدعوم الذي يقود لجنته النائب أحمد قراطة.

من جانبه أشاد رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي بالعرض الذي قدمه الرفاعي وقال لقد قدم صورة كاملة لعمل المجلس خلال عام ونصف

متطرقاً لموضوع التحديات التي واجهت المجلس حتى لايتم الاعتقاد بان النواب لايستخدمون ادواتهم والحقيقة أن الأداوت النيابية الرقابية غير فاعلة.

وأشار الحويحي الى حرص اللجنة البرلمانية في تجمع الوحدة الوطنية على عقد هذا اللقاء لإشراك الهيئة المركزية وتبصيرها بسير الأمور داخل مجلس النواب و أهم المشاريع المطروحة في المجلس.

من جانبه شكر فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيس الهيئة المركزية النائب الرفاعي على العرض الذي قدمه والذي تم من خلاله إبراز

الصعوبات التي يواجهها المجلس والجهود المبذولة متوقعاً ان يكون عمل النواب أكثر فعالية خلال الفترة القادمة.

وشهد اللقاء مداخلات ونقاشات من أعضاء الهيئة المركزية بالتجمع والذين عبروا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها النائب محمد الرفاعي والنائب أحمد قراطة وعدد من نواب المجلس لتحقيق الوعود الانتخابية ورفع أداء المجلس الرقابي وحماية مكتسبات المواطنين.

لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية تحتفل باليوم الوطني ويوم المرأة البحرينية

أقامت لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية احتفالاً بمناسبة اليوم الوطني البحريني ويوم المرأة البحرينية بحضور رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي ورئيس الهيئة المركزية فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود وسعادة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الأستاذ أحمد قراطة والأستاذ علي حمود الفرج رئيس لجنة مدينة حمد بالتجمع وعدد من أعضاء الهيئة المركزية و اعضاء مجلس النواب السابقين وأصحاب المجالس الأهلية وقيادات ورموز المجتمع.

رئيـس التجمع يكـرم رائدات العمـل الوطني ويفتتح معرض الأسـر المنتجة

وشهد الإحتفال تكريماً لمجموعة من أبرز رائدات العمل بمدينة حمد

وألقى فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيس الهيئة المركزية كلمة حيا فيها جميع النساء وخاصة المرأة البحرينية وقال لقد عشت فترات في حياتي رأيت فيها عطاء المرأة البحرينية وأراكن الآن ثمرات لتلك الفترات الزمنية السابقة والتي رأيت فيها المرأة البحرينية تقوم مقام الرجل في مهمة البيت حين يذهب الى الغوص.

وقال ال محمود شهدت في ذلك الزمان النساء وهن يمشين على ساحل الحد يصطدن الاسماك ويعملن على زيادة دخل البيت والأسرة من خلال الأعمال المختلفة ولذلك تجيش نفسي احتراماً للمرأة البحرينية فشكراً لها وشكراً لكل نساء البحرين.

وقدمت أمين سر اللجنة التنفيذية بالتجمع وعضو لجنة مدينة حمد الاستاذة جيهان الوخيان كلمة رفعت فيها التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة وشعب البحرين بمناسبة اليوم الوطني البحريني ويوم المرأة البحرينية

وقال الوخيان في هذه الأيام التي تزدان فيها مملكتنا باللونين الأحمر والأبيض فرحاً وابتهاجاً بيومنا الوطني تزدان

قلوبنا في مدينة حمد بمشاعر الوفاء لأهل العطاء من المكرمات من رائدات العمل الوطني بمدينة حمد بمناسبة يوم المرأة البحرينية.

وقالت الأستاذة جيهان نكرم اليوم رائدات العمل الوطني بمدينة حمد عرفاناً بدورهن البارز وانجازاتهن المشهودة في مجالات العمل الوطني المختلفة في مدينة حمد سواء على المستوى الإجتماعي أو الثقافي أو الخيري.

واكدت الاستاذة جيهان أن هذا هو نهج وفكر التجمع المبني على ترجمة معاني الوحدة الوطنية من خلال الأنشطة والمبادرات المختلفة لتشجيع وتحفيز عطاء من يبذل ويعطي للبحرين حباً ووفاءً واخلاصاً لها وحرصاً على مصلحة الوطن والمواطن.

وقالت ستظل أبواب التجمع مفتوحة لكل صاحب جهد وفكر وعطاء خالص يرفع اسم البحرين ويعلي من شأنها وشأن شعبها ويعزز من مكانتها السامية والراقية بين الأوطان والشعوب.

واضافت سنواصل حضورنا الدائم في جميع المناسبات ومع أهلنا في مدينة حمد نحمل الهم ونسعى لرفعة هذه المنطقة وجعلها نموذجاً للوحدة الوطنية وشعلة من العمل الوطني ولا ننسى التحية والتهنئة لشريكاتنا في هذا اليوم الإحتفالي من الأسر المنتجة بمدينة حمد ونحن نفتتح معرض الأسر المنتجة لتكتمل به لوحة الوفاء لأهل البذل والعطاء.

وقدمت الدكتورة أمل محمد عبيد كلمة باسم المكرمات وقالت اذا كان المجتمع البحريني حمامة سلام فجناحيها المرأة والرجل واذا كانت المرأة هي حمامة عطاء فجناحيها العلم النافع والعمل الصالح وتكريمها في هذه المحافل هي بصمة اعتزاز انها لحظة امتنان نشكر عليها لجنة مدينة حمد بتجمع الوحدة الوطنية عليها.

وكرم رئيس التجمع

آل محمود: شـهدت عطاء المرأة البحرينية في الماضي حين كانت تقوم مقـام الرجل في البيت وهو في الغـوص وأراكن الآن ثمرات لتلك الفترة

ورئيس الهيئة المركزية رائـدات العمل الوطني بمدينة حمد الأستاذة سهى الغوزي والدكتورة أمـل محمد عبيد والأستاذة عائشة خليفة بوحمود والأستاذة عائشة أحمد الدوسري والأستاذة عائشة إبراهيم الصباغ والأستاذة فايزة أحمد الرويعي والأستاذة أمل سعد سلطان.

كما كرمت لجنة مدينة حمد شركاء نجاح احتفالية اليوم الوطني ويوم المرأة

الشاعرة زهرة ابراهيم رحيمي والدكتور محمد بن محمد الصغير والأستاذ موسى عمر الطارقي عريف الحفل.

وقام رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي في ختام الحفل بافتتاح معرض الأسر المنتجة بمدينة حمد بصالة كانو بالدوار الثاني مدينة حمد

أمين سر التجمع جيهان الوخيان:

هذا التكريم هو نهج التجمع وستظل أبوابه مفتوحة لكل صاحب جهد وفكر وعطاء

الميثاق والتعليم..

ما تم انجازه.. والمرحلة القادمة

دكتور علي الصوفي

التعليم قضية أساسية وأحد أعمدة أي امة ناجحة ومتطورة قادرة على التنافس مع باقي الدول المتقدمة على مدى التاريخ. وهذا ما أكد عليه ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول (المقومات الأساسية للمجتمع) في البند الثامن (التعليم والثقافة والعلوم) والذي نص على عدة قيم أهمها ان «الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون، وتشجيع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليم، ويكون التعليم إلزاميا في المراحل الأولى الذي يحددها ويبينها القانون الذي يضع خطة للقضاء على الامية».

تعد الجامعات بمثابة منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي.. وتعمل الدولة على تشجيع التعليم الخاص وتأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة، مع دعم لمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي، وربط نظام التعليم بسوق العمل..... الخ». انتهى. فالميثاق الذي تقدم به جلالة الملك، كإطار عام لاستراتيجية التغيير، كان بمثابة قفزة نحو مستقبل أكثر اشراقا وتحولا كبيرا في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكل تجربة ديمقراطية تحتاج الى مراجعة دورية لتقييم ما تم إنجازه ومدى نجاحه من أجل تطوير التجربة لأخذ البلاد الى مساحات أرحب وتطور يواكب ما يجري حولنا في المنطقة والعالم. في هذا المقال سوف ألقى الضوء على بعض ما تم إنجازه من رؤية جلالة الملك في التعليم، ونؤكد على ضرورة دراسة شاملة لكل المراحل التعليمية الأولى الى الجامعية وحتى التدريب المستمر لموائمة سوق العمل المتغير، أي التعامل معه كمنظومة متكاملة.

ما تم تحقيقه هو الكثير؛ فالأمية تقريبا شبه منتهية، فانتشرت المدارس الخاصة بأعداد كبيرة، حتى انها استوعبت كثير من أبناء الطبقة المتوسطة بعد أن كانت حكرا للطبقة الغنية. وهناك أكثر من 12 جامعة خاصة بجانب جامعة البحرين والبوليتكنك ومعهد البحرين للتدريب والعدد في ازدياد. كما تم تأسيس معهد الإدارة لتدريب موظفي مؤسسات القطاع الحكومي، إضافة الى تمكين لجعل الموظف البحريني الخيار الأفضل للتوظيف وكذلك دعم المؤسسات الخاصة البحرينية. وتم تأسيس هيئة جودة التعليم كجهة مستقلة تشرف على جميع المراحل التعليمية ومعاهد التدريب للتأكد من الالتزام بجودة التعليم.

للأسف لا توجد دراسات او معلومات متوفرة للعامة لعمل تقييم عام عن جودة التعليم، العام بالذات، ولكن على المستوى الشخصي كأكاديمي منذ سنوات طويلة، نعتمد على ما يتم تداولها من قبل المعنيين والأكاديميين ونواب الشعب عند مناقشة الموضوع وما نستخلصه من شواهد ومؤشرات وتقارير مختلفة، خصوصا تقارير هيئة جودة التعليم. وممكن اختصارها فيما يلي:

المدارس الخاصة: عزوف كثير من الطبقة الوسطى عن المدارس الحكومية الى الخاصة، كان لإيجاد تعليم أفضل لأطفالها مقابل تردي التعليم الحكومي، حتى مع ازدياد الانفاق الحكومي له في السنوات الأخيرة. والغريب ان معدل تكلفة الطالب الواحد هو 2,200 دينار سنويا في المدارس الحكومية، حسب تصريح الوزير المعني في الصحافة. وهذه نفس معدل تكلفة الطالب في معظم المدارس الخاصة، ولكن بفارق جودة التعليم من مناهج وبيئة تعليمية ورفع كفاءتها بامتحانات خارجية قبل التخرج.

هيئة ضمان الجودة ووزارة التربية: رغم صرف الحكومة الملايين على المؤسسات التعليمة والمساندة مثل الهيئة الجودة، الى ان الهيئة لم تتمكن الى الان ان تفرض امتحانات وطنية للتأكد من المستوى الحقيقي للخريج كشرط رئيسي لدخول الجامعة من جانب، ومن جانب اخر السيطرة على التضخم في علامات الخريجيين المستمرة على حساب الخريجين المتفوقين الحقيقيين وحرمانهم من البعثات المطلوبة. لهذا يواجه خريج الحكومة بالأخص تحدي كبير عند دخوله الجامعة خصوصا البحرين. حيث يتم فصل او يتسرب معدل 2000 طالب سنويا من الجامعة لعدم قدرتهم مواكبة متطلبات الجامعة للنجاح، حسب احصائيات الجامعة الرسمية المنشورة، مما يكلف ميزانية الدولة الملايين.

جامعة البحرين والبوليتكنيك: في الوقت ان البوليتكنيك لها سيطرة على قبول الطلبة من عدد ومستوى أكاديمي، الى ان جامعة البحرين قد فرض عليها قانون غريب من قبل الوزارة بعدم وجود سقف لعدد القبول سنويا مما ادى الى ارتفاع العدد الى أكثر من 30 ألف، وعدد غير قليل غير مؤهلين كما ذكرنا. وتضطر الجامعة الى إعادة تأهيل الكثير في مقررات كان ممكن تغطيتها بكفاءة في المدرسة، مثل مبادئ استخدام الحاسوب في التعليم. وكل هذا على حساب ميزانية البحث العلمي والتي تفتقر لها الجامعة، ولهذا مقال اخر.

ختاما نحن متفائلون ان ما تم التطرق لها هنا وما سوف يم التطرق لها لاحقا هي من احدى هموم الحكومة الموقرة وفي صلب توجهاتها للإصلاح في المرحلة القادمة، بقيادة سمو الشيخ سلمان رئيس الوزراء المقر. وللحديث بقية.

الميثاق الوطني.. قيم نحتاجها

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

حدد الميثاق الوطني مسارا اجمع البحرينيون على التمسك به. المسار، اي مسار يمكن ان يصاب بما يحرفه او يؤخره، لكن الالتزام بقيمه هو ما يجعله ملهما للامة ومساعدا في العودة له. قصة غرق سفينة في القرن التاسع عشر تحكي عن رجال اظهر بعضهم تمسكا بقيمهم في اشد الاوقات واصعبها. تمسكوا بقيم مجتمعهم الذي يمثلونه مقدمين مثالا للتضحية والايثار، تمسكوا بقيمهم في وجه الموت على حساب مصالحم وحياتهم. كانت قوارب الانقاذ قليلة، ما يعني ان البعض سيبقى ليواجه مصير الغرغ في اعماق المحيط. في مثل هذا الظرف يتنازل عدد من الرجال عن مقاعدهم التي خصصها لهم القبطان تقديرا لمكانتهم، يتنازلون عنها لنساء لا يعرفونهم احتراما للمرأة وتمسكا بقيم الانسانية والايثار. التمسك بالقيم من الفضائل التي تميز الانسان وخصوصا عندما تكون مسالة حياة او موت، فكيف اذا كانت قضايا اقل حسما.

في فبراير عام 2000 وضع جلالة الملك امام المجتمع وثيقة حددت تصور لمشروع اصلاحي يحدد معالم طريقنا نحو المستقبل. المستقبل الذي يرتضيه المجتمع في اقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة ينعم فيها الجميع بالامن والاستقرار. وترك الوقت مفتوحا للوصول الى هذا الهدف. عالج الميثاق عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة وحدد الاهداف الكبرى. كما وضع قيم ليتمسك بها المجتمع والسلطات ومن يمثلهم من مؤسسات، واجهزة واحزاب ومنظمات وجماعات في معالجة ما يواجههم من قضايا في مسيرتهم هذه. من القيم التي كرسها الميثاق قيم المواطنة، الحرية، العدالة والمساواة. فالمواطنة تعني ان المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وان الولاء للوطن اولا واخيرا. والحرية لا بد ان تشمل حرية الكلمة وحرية التجمع وحرية المعتقد والضمير. فحرية الرأي تعني امكانية الاصلاح من خلال تفاعل الاراء الحرة والتوصل مجتمعيا الى ماهو افضل في وقت ما، وحرية تغيير ما توصل اليه المجتمع عندما تتغير المعطيات والظروف. وتعني ان لا يفرض اي انسان رأي ما او اعتقاد او مسلمات على المجتمع، وهذا هو سبيل قبول الاختلاف والرأي الاخر واساس التعايش السلمي في المجتمع والتركيز على المفاهيم والمصالح المشتركة وحماية الطبقات والفئات الضعيفة.

العدالة والمساواة تقتضي ان نشترك جميعا في تحمل المسئولية وبناء المجتمع، وان نشترك ونتساوى في الاستفادة من النتائج والمكاسب بما في ذلك المساواة في المشاركة السياسية وفرص التأثير في القرار. المشاركة في المسئولية تعني كذلك ان نتحمل مسئولية اخطائنا وقراراتنا، كل في موقعه ولا نُحمِّلها جهات اخرى او الفئات الضعيفة في المجتمع. طريق التقدم يبدأ بالاقرار بالاخطاء وبمسئوليتنا تجاهها لكي نستطيع ان نكمل المسيرة نحو الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

ما نحتاجه اليوم هو مراجعة لتاريخنا بعقول منفتحة ومجردة من المصالح الخاصة قدر الامكان. هذا يتم ضمن حوار مجتمعي يطرح اهداف ويحدد المعوقات التي تعترض طريقنا ونتمسك بقيم الميثاق في التعامل معها. هذا يحتاج الى تعدد المنابر الحوارية التي تُبرز هذه الجوانب والابعاد، واهم المنابر الموجودة اليوم هو مجلس النواب والشورى والحكومة وتقع عليهم بالدرجة الاولى مسئولية توسيع الحوار. كذلك تقع المسئولية على منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات السياسية في احياء ثقافة الحوار المفتوح، متمسكين خلاله بقيم العدالة وتكافؤ الفرص والحرية اليت هي المحفز والدافع للابتكار والابداع والتنمية. وان نتذكر ان ما نتخذه اليوم من قرارات وما نسنة من قوانين وقواعد تعامل سوف تشكل مستقبلنا، فلنكن جميعا مشتركين في صناعة المستقبل.

الميثاق بعد (23) عام

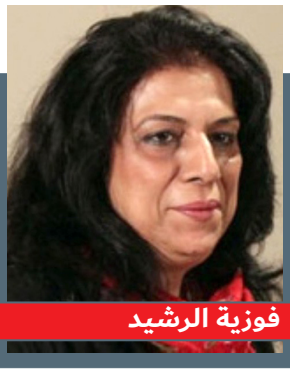

فوزية الرشيد

مـر الـيـوم اكـثـر من عقدين (23 عاما) على الميثاق الذي كان اهم عنوان لانطلاق المشروع الاصلاحي في البحرين ، بما يعنيه من توجه عميق لبناء مؤسسات الدولة الحديثة و دستور جديد والتأسيس لتجربة برلمانية ثانية بعد التجربة الاولى في 1973 والفصل بين السلطات الثلاث تشريعية والتنفيذية والقضاء وعلى اساس رؤية تؤسس لتكاملها في بناء التوجه الاصلاحي نحو مزيد من الحريات والحقوق وتمكين المراه بانشاء المجلس الاعلى للمرأة إلى جانب ترسيخ الجوانب القانونية من خلال المحكمة الدستورية والنيابة العامة والمجلس الاعلى للقضاء وتعزيز منظور الرقابة المالية التابع تقريره للديوان الملكي بحيث شكل الانفتاح من جهة والشفافية من جهة اخرى اطرا للديمقراطيه التي لا تقتصر على الانتخابات والترشيح وانما على مفردات تترسخ في الحياة الاجتماعية والسياسية والحريات والحقوق ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان هو فهم المشاركة الشعبية وحرية التعبير وتعزيز دور الصحافة والثقافة الشعبية والاهتمام بالاثار والمباني التاريخية القديمة كل ذلك وغيره كثيرا جعل من العقدين الماضيين او من عمر الميثاق بداية لمسيرة اصلاحية وتحول في التجربة الديمقراطية وصناعة وعي ديمقراطي يتراكم مع مرور الاعوام بشكل اساسا قويا في تعزيز وتنمية المزيد من الانجازات خلال العقدين الماضيين وكبت البحرين مع انطلاق مشروعها الاصلاحي الكثير من المتغيرات الجيواستراتيجية.

في محيطها الخليجي والعربي والمحيط الدولي وعاصرت الكثير من التحديات الداخلية والخارجية بل والعديد من التهديدات خاصة بعد إحتلال العراق والتوسع الإيراني ومشروعه الهدام في المنطقة بل وتصاعدت التحديات الداخلية بعد مرور عقد من زمن الميثاق واخطرها احداث الدوار 2011 والحراك الطائفي الانقلابي المعروف وإستغلال البعض للانفتاح الديمقراطي إستغلالا سلبيا على خلفية تأسس الجمعيات السياسية التي تم ايقاف بعضها بسبب الاستغلال للحريات المفتوحة وتوجيهها لغايات اخرى بعيدة عن المفاهيم الحقيقية للحريات والحقوق والانفتاح والديموقراطية ورغم ذلك تمكنت الدولة من ترسيخ اقدامها وتعزيز هويتها وتوجهاتها في محيط عاصف اسقط سفن دول عربية عديدة ونحن في الذكرى الثالثة والعشرين للتصويت على على ميثاق العمل الوطني يبقى هذا الميثاق الذي التفت الدولة حوله الغالبية العظمى من الشعب البحريني ، هو البوصلة لتنمية العلاقة بين الشعب والحكم وهو الطريق لتحقيق المزيد من التطلعات والطموحات الشعبية وسد الثغرات واضاءة طرقات المشروع الإصلاحي بنور الحس الوطني وبناء الوعي الديمقراطي والاصلاحي ومواكبة المتغيرات والتحولات التي يمر بها الخليج العربي والمنطقة العربية بل والعالم كله !، خاصة مع الازمات العالمية المستجدة ومنها أعاصير الاوبئة والحروب ومنها الحرب في اوكرانيا مما يجعل من قيم الميثاق اساسا لبناء تكاتف وتكامل بين المؤسسات الشعبيه والبرلمان ومؤسسات الدوله سواء بمواصلة التطوير او بمواجهة التحديات حتى يكتسب الاصلاح عمقه الحقيقي في بناء آليات النهوض والتحديث وحصر العراقيل والمعوقات للبدء في معالجتها من خلال المشاركة الفعالة للبرلمان والقيام بدوره التشريعي والرقابي ومن خلال المجتمع المدني واسهاماته في العديد من الجوانب ومن خلال ابراز دور المشاركة الفكرية الشعبية لبناء. مستقبل افضل هو في النهاية حلم الجميع سواء الشعب او الدولة !

الميثاق علامة تاريخية لانطلاقة جديدة تترسخ كل يوم وتبنى في عقول الجيل الذي ولد مع الميثاق رؤية مستقبلية تقوم على الاستفادة من عثرات الماضي وتحديات الداخل والخارج لتكاتف الايدي كلها في البناء والتنمية وتحقيق كل الطموحات الشعبية هو الميثاق وهو العقد الاجتماعي الذي علي اساسه تقوم كل المؤسسات اليوم فهل تحقق من خلاله ما يصبو إليه شعبنا ام ان دائرة الثغرات لا تزال تفسد ما جاء به الميثاق ؟!

ذكرى الميثاق بين الماضي الجميل والمستقبل الغامض!

عبدالله مراد | aam776.bh@gmail.com

لازلت اذكر تلك الايام حين امتلأت الشوارع بالمسيرات الصاخبة والأغاني الوطنية التي احتفلت بانطلاق عصر جديد للديمقراطية في البحرين الذي أرسى أُسسه وقواعده جلالة الملك المعظم وبتأييد شعبي بنسبة 98.4% في ملحمة تاريخية التفت حوله جميع طوائف ومكونات المجتمع، كانت ايام جميلة سُطرت بصفحات ذهبية خُلدت في تاريخ البحرين المعاصر وأشادت به جميع دول العالم وأثنت على حكمة القيادة الرشيدة في أخذ الخطوة الجريئة التي من خلالها انطوت النزاعات والخلافات السابقة نحو نظام سياسي ديمقراطي يستمد شرعيته وسلطته من ارادة الشعب ويتكفل بحرية الرأي والتعبير، ومن فينا لا يتباهى بالماضي الجميل حينما استبشرنا خيرا مع ولادة الجمعيات والتكتلات السياسية وخروجهم من رحم الحراك السياسي بعد الفرحة التي عمت ليالي زفاف بحريننا العروس والاحتفالات التي عمت في كل قرية ومدينة من أرجاء هذه الأرض الطيبة وبمباركة مباشرة من قيادتها الحكيمة.

الا اننا اليوم نواجه حالة من اليأس الشعبي نستشعره في الرأي العام من خلال رصد التفاعل مع الحراك السياسي حيث أصبح الشارع غير متابعا للأحداث السياسية بنفس الشغف والتهافت عليه كما كان في السابق بل تجد ان اغلب احاديث المجالس والندوات تنحصر في النقاش عن المتطلبات المعيشية والخدمات الضرورية من دون التطرق للحقوق السياسية والتنازل عن الصلاحية ومكتسبات المجلس او حتى المبادرة بالتواصل مع ممثليهم في قبة الشعب لايصال مطالبهم او رايهم بشكل رسمي يتكفل به الدستور وذلك بعد ان تلاشت الثقة بالنواب ومقترحاتهم التي ترفض بالجملة وكانها اصبحت تقدم لاثارة الرأي العام ودغدغة المشاعر والتي فاقمت من الفجوة بين الأفراد و ممثليهم في المجلس لدرجة ان المتابع أصابه الملل من النتائج العقيمة والمخرجات المتواضعة والتي لا تلبي اقل الطموح.

لقد وصلت حالة اليأس لدرجة ان البعض اصبح ينادي بإلغاء المجلس التشريعي والتضحية بأهم وأكبر مكتسب يمتلكه الشعب لتوفير ميزانيته واعادة توجيهها للمتطلبات المعيشية او الخدمات الاخرى وذلك من جراء تداول بعض المقاطع المصورة لمداخلات الغير مرحب بها من أعضاء مجلسي الشورى والنواب واصبح الشارع غير متابع ومكترث بما يدور في تفاصيل وأروقة المجلس ماعدا بعض المقاطع المقتطفة من المجلس والمتداولة بشكل متعمد لاثارة الرأي العام او للسخرية والضحك! شخصيا لا استغرب من ردة فعل المجتمع تجاه السلطة التشريعية لأنه حالة الغيبوبة التي وقعت بها اليوم كانت متوقعة بعد ان رصدنا المشاركة الخجولة للقوى السياسية في الانتخابات الاخيرة والتي لم يتعدى فيها عدد المترشحين من الجمعيات السياسية عدد أصابع اليد مقارنة بالمستقلين عديمي الخبرة والذي بوصولهم تشتت الجهود وأصبحت الأغلبية تغرد خارج السرب.

ومن هذا المنطق نتسائل كيف بإمكاننا اعادة تصحيح المسار بعد خمس دورات انتخابية؟ وماهي الدروس التي بامكاننا الاستفادة منها لاعادة الزخم للحراك السياسي والتفاعل الايجابي بين مختلف القوى السياسية؟ الم يحن الوقت لاعادة تنظيم المستقلين وانخراطهم في الجمعيات والتكتلات السياسية لتحقيق تطلعات الشعب وكسب رضاهم وزيادة شغفهم للمتابعة والتفاعل؟

نحن اليوم في أمس الحاجة الى تدخل جراحي لعملية قيصرية لولادة الأمل واعادة الروح الى الجسد النائم في الغيبوبة والتي قد تكون من خلال وساطة اهلية من أحد الأطراف المحايدة بين الجمعيات السياسية والمجتمع لتيسير تقبل الأطراف ووجهات النظر ومن ثم العمل على معالجتها.

صدر ميثاق العمل الوطني في ديسمبر 2000 وحدد المقومات الأساسية لمملكة البحرين، وهوية البحرين الحضارية التاريخية العربية الإسلامية، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع، وعلاقات البحرين الخليجية والعربية والدولية.

المقومات الأساسية للمجتمع
في ميثاق العمل الوطني

مـا أحوجنا للعودة لمبادئ ميثـاق العمل الوطني

م. عبدالله الحويحي
abdulla_huwaihi@hotmail.com

يعتبر صدور ميثاق العمل الوطني هو الحدث الأبرز والأهم في تاريخ البحرين الحديث، حيث توافق عليه شعب البحرين بجميع مكوناته وأطيافه الدينية والسياسية في خطوة تاريخية قام بها جلالة الملك لتخرج البحرين من الحالة التي كانت عليها إلى فضاء رحب من المصالحة الوطنية الشاملة استطاعت فيها البحرين أن تتنفس رياح الديموقراطية بالعودة إلى الحياة البرلمانية.

لقد كان الميثاق بمثابة الرافعة للخروج من المأزق السياسي الذي عاشته البحرين على مدى ربع قرن بعد حل المجلس الوطني علم 1975م وتعليق العمل بالدستور و تمثلت تلك الخطوات في إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة امن الدولة وتبييض السجون واطلاق الحريات السياسية من خلال تشكيل الجمعيات السياسية وحرية الاعلام والسماح بعودة المنفيين وغيرها من خطوات جعلت شعب البحرين يعيش في حالة من الحرية والفرح لم يشهدها في تاريخه الحديث.

لقد كان تصور جلالة الملك في مشروعه الاصلاحي الذي إنطلق مع إطلاق ميثاق العمل الوطني هو في التدرج في الحياة الديموقراطية وفقا لخطوات مدروسة ومتدرجة واضعه في الاعتبار الاوضاع الاجتماعية والسياسية والقوى المؤثرة في المجتمع ومراعاة للوضع الاقليمي الذي يختلف كثيرا عن الوضع في البحرين.

الا ان لبعض التكتلات الصغيرة والمتطرفة قراءة اخرى لهذا التحول، من خلال نظرة بأن ماحدث من تغيير هو تعبير عن إنتصار لها في الصراع بينها وبين السلطة، لذلك كانت تعتقد بان الفرصة قد أتتها للانقضاض على السلطة وتجريد السلطة الحاكمة من قوتها السياسية في موقف يعبر عن المراهقة السياسية، وبدأ الصدام مع صدور الدستور في 14 فبراير 2002 م المبني على مخرجات ميثاق العمل الوطني ولتدخل البلد مرة اخرى في مماحكات سياسية في محاولة من هذه القوى لحرق المراحل.

فبدل ان تقرأ الخطوات التي تمت وصدور ميثاق العمل الوطني بمثابة خطوات حسن نية قامت بها السلطة في سبيل التحول الديموقراطي التدريجي دخلنا في مرحلة المماحكة مثل مقاطعة الانتخابات النيابية في 2002م ورفض الدستور ومن ثم المشاركة في إنتخابات 2006 م بناءً على نفس الدستور.

وجاءت أحداث 2011م بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وبعد إخفاق مجلس النواب في تحقيق ولو بعض من تطلعات الناس التي كانت ترى أن المجلس سوف يحل كافة مشاكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فترة قصيرة.

ولعبت القوى المتطرفة ولما لها من صوت مرتفع في تعميق الخلافات سواء في المجتمع أو بين القوى السياسية المعارضة والتي للاسف إنساقت خلف الشعارات وبين السلطة السياسية لتنجرف خلف ما يسمى حركة 14 فبراير.

لقد كانت أحداث 2011 النقطة الفاصلة بين السلطة والقوى السياسية المعارضة والتي رأت إن ماحدث في 2011 قد تجاوز كل الخطوط الحمراء وهو بمثابة خروج على المبادئ التي توافق عليها شعب البحرين في كل تاريخه أو في ماورد في ميثاق العمل الوطني، حيث تعرض المجتمع البحريني إلى انشقاق طائفي كانت يسببه احداث 2011 التي كادت أن تعصف بالسلم الاهلي.

لقد رفضت القوى السياسية المحسوبة على أحداث 2011 كل المبادرات التي قدمتها السلطة أو القوى السياسية الوطنية في سبيل خلق توافق وطني يعيد حالة السلم الاهلي والمصالحة الوطنية إلى وضعها السابق.

إلا إن حالة التطرف وتأثير القوى الخارجية على القوى المعارضة حال دون الوصول إلى أي نتيجة، لتخرج في الاخر الوثيقة التي أعلنها سمو ولي العهد آنذاك في 2013 والتي وقع عليها 50 شخصية خرجت منها الجمعيات السياسية التي أدارت الحوار الوطني في كل مراحله.

ونحن اليوم وقد استطاعت البحرين أن تتعافى على المستوى الامني والاقتصادي بشكل نسبي نتطلع للعودة لنفس مبادئ ميثاق العمل الوطني وبنفس الروح التي إنطلق بها وفي إطار الرعاية الصادقة لجلالة الملك حفظه الله ورعاه.